ترجمة القرآن الكريم بين المبدأ والتأويل

الحبيب مصباحي
جامعة الدكتور مولاي الطاهر
سعيدة – الجزائر –
habib-mosbahi@hotmail.com

تمهيد:

يشكل القرآن الكريم معطى سماويا، يروم انعطافا تأسيسيا للمعرفة البيانية والجمالية، وذلك بوصفه يؤرخ لميلاد ثقافة عربية تمتح أصولها من تلك المرجعيات الدينية التي تحيل على "**الله تعالى**"، بحيث تنهض على وتيرة التوحيد، انطلاقا من صرامة الشرع البادية في تجليات الوحي.

تشير الدراسات الحداثية إلى أن النص الوحي قد أحدث قطيعة مع مختلف شكول الممارسات الأدبية التي طفحت على واجهة الذهنية العربية آنئذ.

فقد دفع حادث النزول الذهنية العربية إلى أن تبادر وتباشر مهمة، تضطلع بموجبها بمسؤولية الدعوة والتدبر والتساؤل، ضمن منهج يستميز بالتفرد، على أن تلغي من قناعتها واعتسافاتها ذلك المرصود الثقافي العقيدي، والمنبثق عن وثنية مركوزة في وجدان الأمة لحظات التنزيل.

ولعل الوجاهة الفنية التي انماز بها القرآن الكريم، هي محصلة ما تحصن به المتن السماوي منذ فترات النزول. وهو في ذلك ينهض على خاصية الإعجاز، ويرفل في أثواب الإبداع والجمال، الأمر الذي يحيل إلى الجزم بخروج نصيته عن معهود العرف القولي، وهو ما ظلت تكرع منه ذينك الذهنية فترة من الزمن، بقصد إفساح المجال للخطابية الاستئناسية، تلمسا لمناحي إعجازية وجمالية وبلاغية ومعرفية بشكل عام.

وبالتالي فنحن أمام معطى سماوي مقدس، توسم مقاربته بالمناهج الحداثية ضربا من المغامرة وجنسا من التأثيم، على اعتبار الخصوصية التي نلفيه من خلالها يتأبى أن يضاء بتلك الإجرائية الوضعية بما يساورها من تفسير وتأويل، وقراءات.

ومن هذا المنطلق صار لزاما علينا أن نبحث عن مفاهيم ومصطلحات من داخل النص القرآني وفق مرجعية يؤسس لها المبدأ والعقل والمنطق والدين أيضا، لأنه آن الأوان لتأصيل يتجاوز الوصاية على الفحوى السماوي، لكنه في المقابل يمنحه ذلك التواصل الدلالي الهادف إلى تحديد مفاهيم القراءة المثمرة بما يستحق ذلك النص المقدس.

ماهية الترجمة وضوابطها:

تنهض آليات الترجمة في الأصل على محاولات نقل مجموعة رموز ودلالات من لغة إلى أخراة، عبر حمولات دلالية ومعرفية، ذلك أنها تنتهي إلى تفسير، وتغدو تأويلا نصانيا بكلام من دون لغته. ومن هذا المنظور يصبح المترجم في هاته الحال مفسرا، وناقلا ومؤولا للخطاب المراد ترجمته.

كما أنها – أي الترجمة – عبارة عن نقل الكلام من وسط لغوي إلى آخر، مع اشتراط تحري الدقة في نقل المعاني، لأن (نقل الكلام من لغة إلى أخرى هو التعبير عن معناه بكلام آخر من لغة إلى أخرى مع الوفاء بجميع معانيه ومقاصده، كأنك نقلت الكلام نفسه من لغته الأولى إلى اللغة الثانية).[1]

نلفي هذا التعريف يمتح من تعاريف المتخصصين الكبار في حقل الترجمة، على اعتبار أن فعل الترجمة يرتكز بالأساس على لغتين مختلفتين، حتى

وإن ظهر التقارب بينهما في الأصول، لأن المقصود بالترجمة لا يخص اللغة فحسب، إنما يطال مضامين اللغة وما تحمله من دلالات وأفكار، لذلك فمدلول الترجمة إذن يصبح رهين المعاني والدلالات، إذ يقدم المترجم على تحويل دلالات النص الأصل إلى النص الهدف، مما يدل على أن دلالات النص الهدف عينها دلالات النص المصدر.

وبالرجوع إلى معاجم اللغات الأوروبية نلفيها لا تختلف كثيرا عن النظرية الدلالية في الترجمة، فقد ورد تعريف الترجمة، ضمن معجم "أوكسفورد (Traduction: translation into another langage).[2] وهذا معناه ببساطة النقل إلى لغة جديدة، في حين يعتبر المعجم الفرنسي "**روبير**" الترجمة:
Traduction: Texte ou ouvrage donnant dans une autre langue l'équivalent du texte original qu'on a traduit[3]

ومن هذا المنظور تعتبر الترجمة عملية نقل مكافئ للنص في لغة جديدة.

كما أن الترجمة هي بمثابة (استبدال مادة نصية في لغة واحدة " اللغة الأصلية" بمادة نصية مكافئة في لغة أخرى" اللغة المستهدفة).[4] إنه تخريج جاء به الناقد "**كاتفورد جي.سي**" خلال تعرضه لمدلول الترجمة من منظور لغوي عبر مؤلفه "نظرية لغوية للترجمة".

أما البروفيسور "**بيتر نيومارك**" فقد طرح جملة من التساؤلات الافتراضية تحديدا لمفهوم الترجمة، قائلا (ما الترجمة؟ هي غالبا – ولكن بالتأكيد ليس دائما – نقل معنى نص إلى لغة أخرى بالطريقة التي أرادها مؤلف النص).[5]

وهذا معناه أن نقل معنى نص اللغة المصدر، يكون بالأساس تابعا إلى الطريقة الأصلية للمؤلف، مما يجعلنا نجزم أن ترجمة القرآن الكريم تنطلق أصلا من

تحديد اللغة المصدر (اللغة العربية) مرورا بضرورة تحديد مضامين ودلالات تلك اللغة، والتفرع في محتوى النص القرآني، وبذلك تغدو الترجمة عملية وفاء للمعاني التي تضمنها النص الأصل.

وعليه إذا اقتصرت الترجمة على المعنى وحده صارت فاسدة وخاطئة، بل ينبغي أن تتجاوز ذلك لتصير عملا تفسيريا يطال الفظ والمعنى معا، لأن الترجمة في صورتها النهائية قد لا تكون قادرة على إعادة إنتاج الأصل، إلا في حدود معينة، مما يعني أن الترجمة إذن لا تكون في الأساس قادرة على أن تحل محل النص الأصل.

يرى "جورج مونان"، أنه (يمكن تحديد عمل المترجم بأنه يترجم، ولكي يبلغ غايته عليه أن يتجنب كل العوائق، ويقوم بكل ما تسمح به الترجمة).[6]

إنه بذلك الفعل صاحب كفاءة ومهارة واقتدار لغوي، يروم تحديد مضامين النصوص وطبيعتها، إنها في الأساس قراءة ذاتية متأنية للنص الأصل، من وجود قصدية لنقل إنتاج نصين متوازيين، وهذا معناه أن (الترجمة هي شرح وتفسير ما يقوله ويكتبه الآخر، من لغة أخرى إلى لغة المتلقي والمستمع، فهي بالنسبة للمترجم تفسير فكرة مصاغة من قبل غيره ضمن لغة أخرى).[7]

وبموجب هذا الطرح نلفي كثيرا من المترجمين يتعاملون مع الفحوى السماوي، وهو ما فرض عليهم فهم النص ثم تفسيره، وفي كثير من الأحيان القيام بتأويله.

وبذلك تتأسس الترجمة على ركائز ثلاث، هي التفكير ثم الترجمة وبعدها التنظير، ولعل ما تؤكد عليه (ماريان ليدرير) هو قصور فهم المترجم للاضطلاع بعملية الترجمة، إذ يجب عليه أن يفهم الآخرين، وبذلك يتبدى أن كل ترجمة

تتضمن جانبا من التأويل، فإن كل ترجمة كذلك ومهما بلغ فكر صاحبها من التحرر والنزوع إلى التفرد والذاتية، فإنها تتضمن شيئا من الحرفية.

ذلك أن الذي مكنهم من تحقيق هذا هو ضرورة اعتماد مصادر مساعدة وموصلة لفهم المعاني السامية التي تشي بها آيات وسور القرآن الكريم، لكونهم وجدوا أنفسهم حقا أمام "ظاهرة قرآنية" فريدة من نوعها نظما ولسانا، يصعب أحيانا فهم بناها الخارجية ومعانيها المتعددة، إلا بالتوصل إلى تحديد بناها الداخلية، الأمر الذي تطلب الاستفادة الشاملة من مختلف التفاسير التي قاربت النص الوحي. بوصفها أي التفاسير تشكل مجموعة من القراءات المتعددة الوجوه للمعاني السامية للقرآن الكريم.

إنها أكثر من ضرورية في تصورنا، حتى يعتمدها المترجم كمرجعية يستند عليها، بغية التأسيس لتأويل يتخطى بموجبه الوقوع في الخطأ، وعلى ضوء ذلك يصبح ذلك نهجا ومبدأ يفسر على ضوئه ما بدا من آيات وسور الذكر الحكيم، ينبني (على فهمه النص المصدر أو لأجزاء النص، معتمدا على معرفته للنص المصدر ولغته ونمطه النصي).[8]

تتحدد وظيفة تحليل النص الأصل عبر مستوياته المختلفة في ضرورة الغوص غي سبر عوالم ذلك النص، بقصد الوصول إلى تفرع قرائي متعدد الوسائط والوظائف، انطلاقا من تفكيك رموز الكتابة ومرورا بفرز وتحليل المعاني، ووصولا إلى تعقب مختلف الوظائف التي حققتها التراكيب والكلمات، ضمن شبكة من العلاقات، وبالتالي تحقق تلك العملية قراءة واعية تفسيرية للنص الأصل.

كما تشترط عملية التفسير والتأويل ضرورة الاستفادة والاستعانة بمجموعة من المصادر ذات الصلة بالمحمولات اللغوية والمعرفية، وفق مصادرها قبل الوصول إلى النص المصدر، وما يحقق ذلك هو وجوب تدارك مختلف المفاهيم المسبقة (التي تنظم الحقول الدلالية والنحوية والأسلوبية لهذه اللغة).[9] ومن جهة التعامل والممارسة نلفي أن القرآن الكريم تتشكل مصادر ترجمته ونقله في كتب التفسير بوصفها أهم مصدر مساعد في هذا المساق، لكونها –أي تلك المصادر – تناولت مختلف تماسات النص الوحي، من ناحية وجاهته الإعجازية والعلمية واللغوية والبلاغية والإيقاعية كذلك، وغيرها كثير.

تعد تفاسير القرآن الكريم منظورات واعية لمختلف التوظيفات اللغوية في زمن نزول الوحي، وما سبق ذلك بقليل، مما جعلها لصيقة بالنص الوحي عبر مساره التاريخي والدعوي، تحيل تلك الرؤى في مجملها إلى اعتبار التفسير عملية تأويل للنص القرآني، هدفها نقل وترجمة معاني الذكر الحكيم وفق صورة هادفة ومسؤولة.

التأويل بين الماهية والنشأة:

تعد التأويلية إجراء قرائيا وأداة لفهم النص، وآلية تمكين لمقاصده وإبراز معانيه، وذلك منذ فترة زمنية موغلة في القدم، إذ يرجع ذلك تحديدا إلى زمن "**سقراط**" و"**أرسطوطاليس**" وهي مسألة ينبغي أن تساق ضمن الآلية الإجرائية، لا ضمن المساقات المذهبية.

فعلى الرغم من النقود والترجمات لموضعة مصطلح "التأويلية" ونقله ضمن استعمالات عربية في صورته الغربية، إلا أننا نرجح صحة استعمال

"التأويلية"، مقابلا للمصطلح الغربي القديم (L'herméneutique) والمصطلح النقدي (L'interprétation) والراجح أن مسألة الخوض في تيمة التأويلية لا يشكل أمرا جديدا، لكونه من الموضوعات التي خاض فيها الباحثون كثيرا وقديما، انطلاقا من زمن (سقراط Socrate 399-470) إلى عهد " (**هايدجر** Heidegger 1976-1988) و(**غادامير** Hans-George Gadamer) و(**بول ريكور** Paul Ricoeur).

لقد تجلت النظرة التأويلية للنصوص في النصف الثاني من القرن العشرين لدى "**مدرسة باريس**" فظهر ما اصطلح عليه بـ "النظرة التأويلية" للترجمة اعتبارا من أن كل ترجمة هي بالأساس تأويل، فهي التفاتة اهتدت إليها الباحثة (**دانيكا سلسكوفيتش** Danica Seleskovitch 1921-2001) رفقة (**ماريان ليدرير** Lederer Marianne) ضمن كتابهما Interpréter pour Traduire.

تشترط المدرسة التأويلية ارتباط المعنى الوثيق بخاصيتي الفهم والتأويل لدى الفرد، باعتبارها أساسا ومنطلقا لكل محاولة باتجاه الترجمة، وبذلك حاولت النظرية التأويلية نقل (الترجمة من الميدان اللساني المرتكز على مقارنة المجال اللغوي في كل من اللغة الأصل والهدف، إلى الميدان الدلالي المرتبط بالقدرات الذهنية للفرد، من حيث تأويل النص المصدر).[10]

تتحدد مقاصد النظرية التأويلية وفق هذا المنظور من جهة النص الأصل وعلاقته بالهدف المتوخى من النقل، ضمن محاولة هادفة إلى حصر الدلالات، وتحديد المعاني من غير القفز على وظيفة اللغوية للنصوص (وهكذا ترتكز عملية الترجمة على نقل الدلالات دون اعتبار للخصائص اللغوية للنص المترجم).[11]

يتضح جليا أن منظور "مدرسة باريس" المتساوق مع النظرة التأويلية للنصوص يرتكز أساسا على اعتبار تفسير النص، تحديدا لعصر ومعرفة مقصدية المتكلم من جهة، وقصدية الخطاب من حيث مضمونه من جهة أخرى، مما يجعل التأويل أقوى من التفسير في هذا الاتجاه.

الأمر الذي يدعو إلى اعتبار الحكم على الترجمة مسألة صعبة، إن لم تكن مستحيلة، على أساس التأويل المتعدد واللامحدود، وبالتالي تصير مختلف التأويلات احتمالية وممكنة أحيانا، وهنا تكمن الخطورة على النص المصدر، على الرغم من انفتاح دلالته.

ثمة إشارات تحيل إلى تحديد إشكالية تأويل وتفسير النص القرآني، ومن ذلك ما أكد عليه المترجم "صلاح الدين كشريد" فيما ذهب إليه في كون ارتباطية العلاقة بين المترجم وطريقته في شرح النص، وبذلك يصير المتن المترجم أو المنقول شديد الارتباط بالمفسر، بالنظر إلى تلك العلاقة العضوية بما فسر من القرآن الكريم في اعتماده على ذاته.

ومما لاشك فيه أن تداعيات تلك الروابط والعلاقات، قد أفضت إلى مجموعة من الاعترافات، بأن ثمة صعوبة متعددة الوجوه أثناء نقل معاني القرآن الكريم، إنها (إنها صعوبات جمة في ترجمة بعض الكلمات القرآنية... ومع ذلك وبالرغم من حرصي الشديد على ذكر كل التأويلات الممكنة للآية الواحدة، فلا يمكن للنص الفرنسي أن يلم بكل المعاني التي توحي بها الآية القرآنية، ولكن الترجمة تمثل ما توصل إليه اجتهاد المترجم نفسه وفهمه الخاص، مما يقرب معاني القرآن من عقل القارئ الفرنسي).[12]

إنها حقيقة علمية وعملية تفترضها إجراءات الترجمة، مهما كانت براعة المترجم، على اعتبار أن نقل المعاني إجراء يطرح مجموعة من التحديات على المترجم بالدرجة الأولى، مما يفترض سقوط الكثير من المعاني، المتجاوزة لكفاءة وقدرات ذلك المترجم، وهي خصيصة فرضت حضورها في الدراسات التراثية الإسلامية، من خلال معالجة إشكالية التفسير والتأويل، الأمر الذي دعا المشتغلين في الحقل إلى ضرورة توخي الحيطة والحذر أثناء التعامل مع مصطلحي التأويل والتفسير، على أساس فرضية التماثل الدلالي، والتباين المعنوي والوظيفي، على اعتبار ما حصل من تداخل في المعنى بين المصطلحين كعلامة ظاهرة، وهي مسألة أكد عليها العلامة "ابن كثير" عند إقدامه على تفسير الآيات قائلا : (القول في تفسير كذا وكذا – واختلاف أهل التأويل في هذه الآية).[13]

يقول الله تعالى: ﴿... **نَبَّأْتُكُمَا بِتَأْوِيلِهِ**...﴾.[14] أي علمنا تفسيره.

وقوله تعالى: ﴿... **ذَلِكَ تَأْوِيلُ مَا لَمْ تَسْطِعْ عَلَيْهِ صَبْرًا**﴾.[15] أي حقيقة الخبر.

كما أخذ اصطلاح "التأويل" دلالات أخرى تتسم بالجدة والتوسع لدى علماء الأصول خاصة، باعتبار ما حصل من تجدد للمصطلح، وذلك عن طريق حمل اللفظ على غير مدلوله الظاهر، مع إمكانية وجود دليل يعضده.

وبذلك فقد أفضت اجتهادات علماء الأصول ورجال التفسير إلى إبراز مختلف المعاني والدلالات للمصطلح ذاته، من خلال إيجاد فروقات بينه وبين التفسير، على اعتبار أن (لفظ التأويل قد صار يتعدد الاصطلاحات مستعملا في ثلاث معان. أحدها: وهو اصطلاح كثير من المتكلمين في الفقه وأصوله، بأن التأويل هو صرف اللفظ عن احتمال الراجح إلى احتمال المرجوح لدليل يقترن به،

وهذا هو الذي عناه أكثر من تكلم عن المتأخرين في تأويل نصوص الصفات، وترك تأويلها، الثاني: أن التأويل بمعنى التفسير وهذا هو الغالب على اصطلاح المفسرين للقرآن).[16] في حين رد أحد المتكلمين إلى ما يطابق الظاهر.

ففي الفكر الأوروبي نلفي التأويل يأخذ طابع العلم، من جهة ما تعارف عليه بـ "**الهرمونيطيقا**" ومعناه الخوض في تفسير النصوص الدينية على وجه التحديد، على أن المصطلح اليوناني (Hermenein) يحيل بدوره إلى معان ثلاث:

1- التفسير، بمعنى كشف الغامض والمبهم.

2- الشرح والتفسير، من خلال التركيز على النصوص والكلمات، وذلك بتوضيح مبهمها وكشف غامضها.

3- الترجمة: عن طريق العمل على نقل المعاني من لغة إلى لغة أخرى مخالفة، مما يدل على أن مترجم النص قام وظيفة مفسر ذلك النص.

في مقابل ذلك تعرضت دعوة التأويل الحر من دون أسس ولا مبادئ إلى انتقادات لاذعة من أنصار النظرية الموضوعية للتأويل، من مثل (**إمبرطو إيكو**) خصوصا لما دعا إلى ضرورة اعتماد ضوابط للتأويل تؤسس لطبيعة العلاقة بين القارئ والنص، على أساس ما يحيل إليه النص من قراءات متعددة الأوجه، وهذا معناه الوقوف في وجه أية قراءة احتمالية مبالغة أو طاغية، لأن (القول بلا نهائية النص لا يعني أن كل تأويل هو بالضرورة تأويل جيد).[17] يستنتج من خلال هذا الدعوة إلى ضرورة الحد من جملة التأويلات الخاطئة، وقوفا في وجه الأصوات المنادية باستقلالية الدلالة، وحرية التأويل، وفي أقصى تقدير تحديد كل تأويل خاطئ لا يتوافق مع المعنى المراد، (وفي اعتقادي يستطيع الاستناد على مبدأ

بوبر القائل بغياب أية قاعدة يمكن وقفها تحديد التأويلات الجيدة، ولكن هناك قاعدة واحدة على الأقل تسمح لنا بتحديد التأويل الرديء).[18]

فقد أكدت الدراسات الحداثية على أن طروحات نظرية الاستقلال الدلالي للنص الماثلة في الفكر التأويلي الغربي، لم تجد صداها إلا في العلوم الإنسانية، مما يدل على وجود صعوبات في مجال تطبيقها على مستوى النصوص المقدسة بما فيها القرآن الكريم، نظرا لخاصية التقديس والاستعمال وتبعات الوقوع في الخطر أو الخطأ.

فعلى الرغم من محاولات "محمد أركون" الهادفة إلى ضرورة وجوب تعددية قرائية للنص المقدس، وما يفضي إليه من تعدد في الفهم والتفسير، إلا أن الفكر الغربي عامة والأوروبي خاصة لم يلتفت إلى تلك الأصوات المعرفية وأحقيتها في هذا الحقل.

كما نلفي مفكرين كبارا في التراث العربي من مثل "نصر حامد أبو زيد" ممن دعا وشدد على مسائل مبدئية في التعامل من النص القرآني، محاولة للتفسير ونقل المعاني، من خلال وجوب ترشيد المنهج اللغوي التحليلي، ملامسة للمعاني السامية للقرآن الكريم بوصفه متنا لغويا، يشكل خطابا محوريا في تاريخ الثقافة العربية والإسلامية. على أساس أن (القرآن نص لغوي يمكن أن نصفه بأنه يمثل في تاريخ الثقافة العربية نصا محوريا).[19]

فهذا التمثل التنظيري التجريدي يرخص بإمكانية فهم وتفسير القرآن الكريم بما يطرح تمايزا بين التفسير الحداثي والتفسير التقليدي الفج.

ولعل ما يميز بين النظرتين الغربية والعربية في هذا المساق، هو كون أن تركيز الباحثين العرب كان منصبا على إبراز المناحي الإعجازية بما فيها اللغوية، ضمن

تجليات النص الوحي، في شكل ظواهر لغوية وأخرى أسلوبية، وثالثة إيقاعية متميزة، تؤصل لنص قرآني لغوي معجز الوجوه بلاغة وتوظيفا.

من جهتها تعرضت الباحثة "عائشة عبد الرحمن" إلى تيمة تأويل القرآن الكريم، مركزة على ضرورة الالتزام بحدود فهمه وتفسيره، بعيدا عن الاشتراطات والإكراهات المذهبية أو الدينية، لكنها أكدت في المقابل على أن إمكانية الوصول إلى تأويله لا تتأتى إلا لمن كان على اطلاع واسع بالاستعمالات اللغوية الوافية ضمن سياقها الديني والفقهي.

إنها مسائل تعد من المبدأ والمشروط، ذلك (أننا في حاجة ماسة إلى أن نضع الحدود الفاصلة بين ما يباح وما لا يباح من تأويل كلام الله، وغير متصور أن يتصدى لتفسير النص من لا دراية له بأسرار لغته وفقه سياقه ودلالاته).[20]

تشترط إعجازية النص وقدسيته مسألة التعالي والتمكن، إزاء فعل التأويل والتفسير، من خلال الاشتغال على فرضية المطابقة بين (الكلام المفسر والمفسر، من حيث التنزيه والقدسية).[21] على الرغم من كون بعض العلماء عمد إلى منهج تفسيري قد يلحق تشويها بدلالات النص القرآني، خصوصا أولئك الذين يشتغلون على المعاني الظاهرة للآيات والسور القرآنية، وهي مخاطر وانزلاقات حذر منها شيخ الإسلام "ابن تيمية"، لما أشار إلى مخاطر تفاسير أهل الملل، بحيث كانوا يعمدون إلى سلب اللفظ القرآني دلالته الأصلية، مقابل ما حملوه من معان لا يتساوق معها، وغير منصوص عليها، وبذلك يجمعون بين الوقوع في خطأ استعمال الدليل والمدلول معا.

فعلى الرغم من الترخيص بإمكانية التجوز في تعدد التفسير والتأويل، إلا أنه لابد من مراعاة الصول والضوابط، فلا مجال لاعتماد كل تأويل وتفسير

مأخذ الصحة، إلا وفق تحقق مجموعة من الشروط، الأمر الذي دعا العلامة "ابن تيمية" إلى السعي نحو توضيح واشتراط جملة من الحدود الدقيقة لمعرفة التفسير الخاطئ قبل الصحيح، وأغلب الظن أن ما يحدث في العمل بالتفسير بالرأي، على أساس أن يكون الخطأ فيه من زاوية أن بعض المفسرين وضعوا في اعتقادهم وتصورهم بعض المعاني ثم حملوا ألفاظ القرآن عليها، مما يجعل الخطأ ذا وجهين:

1- حيانا يسلبون اللفظ ما أحال عليه وأريد به.

2- وأخرى العمل على تحميل اللفظ ما لم يدل عليه مما لا يراد به.

ومن خلال الإجرائين قد يكون أن ما قصدوا إثباته أو نفيه من المعنى بمثابة الأمر الباطل، وهو ما يترتب عنه خطأ في الدليل والمدلول معا، كما قد يحصل الخطأ أيضا في الدليل لا في المدلول.

ومما لاشك فيه أن الإقدام على تأويل النص القرآني وثيق الصلة بالتفسير، بحيث يتعلق التفسير بحكمة الآيات، في حين يرتكز التأويل على المتشابه منها، مصداقا لقوله تعالى: ﴿**هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ...**﴾.(22)

والواضح أن المتحكم في دلالات النص ومعانيه يخص الألفاظ القرآنية ذاتها، من جهتها تشير الدراسات الحداثية إلى اعتبارية النص القرآني متنا لغويا، فهو بذلك نص مفتوح على التوالد والتأويل، سعيا بذلك منهم إلى تجريده من قدسيته. لذلك نلفي الناقد "**جاك دريدا**" يعتبر النص عبارة عن آلة تفضي إلى سلسلة من الإحالات غير المحددة، أو تأويلات لا متناهية، وهي دعوة صريحة إلى غياب المؤلف أو المصدر.

تشكل الذات الإلهية مصدرا لنصية القرآن الكريم، ومن باب الابتعاد عن الوقوع في التأويل المدنس الخاطئ، يشترط رجالات أصول الشريعة جملة من الضوابط لاعتماد المعاني المجازية وقبول التأويل، لعل من أهما:

(1- أن يكون احتمال التشبيه قويا فلا اعتداد بتشبيه موهوم كما في صفة السمع والبصر، إذ لا يشترط في هاتين الصفتين أداة ولا جارحة).[23]

فإذا سلمنا بمبدأ تأويل اليد بالجارحة، فإن حال المترجم في هذا الوضع يضر عبر المعنى على أنها الحقيقة المرادة في النص، على الرغم من إمكانية تحمل اللفظة القرآنية للمعنيين، من دون تقييد دلالي، وذلك في قوله تعالى: ﴿...**يَدُ اللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ**﴾،[24] وقوله جل جلاله: ﴿...**إِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ بَصِيرٌ** ﴾.[25]

وبذلك ينبغي تحري الدقة في تحديد وتحقيق المعنى.

(2- أن يكون التأويل مما تقره اللغة العربية في وضعها الحقيقي أو الاستعمال الشرعي أو العرف، كتأويل الآية السابقة بالقدرة، أي تأويل اليد بالقدرة، والعين بالرعاية).[26] كما أنه ينبغي أن يعمد المؤول إلى ضرورة

(3- أن يزيل التأويل بشدة التجسيم الكائن في المتشابه، كتأويل المعتزلة الاستواء بالاستيلاء).[27] وذلك في قوله تعالى: ﴿**الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى**﴾.[28]

كما يعمد كثير من الدارسين في هذا الحقل إلى الحرص على وجوب المحافظة على النص القرآني.

التأويل الفاسد والخاطئ:

ولعل اشتراط تلك الضوابط والأسس مما يحافظ على ثبات النص بوصفه كلا موحى، فهو بمثابة شهادة إلهية لجميع ساكنة هذا الوجود وعبر كل العصور، وتوخيا لتفادي التأويل الفاسد ينبغي اعتماد الخطوات الآتية:

أ- ضرورة الابتعاد عن كل تأويل يتعارض كلا أو جزءا مع مقاصد الشريعة الإسلامية.

ب- اعتماد التأويل المنسجم مع مقام النص، في حال تعارضت التأويلات.

ج- رفض كل تأويل لا يأخذ بمقتضى التأويل العربي وإلا صار فاسدا.

د- اعتبار التأويل فاسدا إذا أفرز تعارضا في مكونات النص.

والراجح أن محاولات الباحثين المسلمين المشتغلين على تيمة تأويل النص الوحي وتفسيره، تؤسس في منتهاها إلى ضرورة اعتماد منهج موضوعي لقراءة النص الوحي، عبر وسائط تنطلق من النص وإليه، لأنه كلام إلهي يتأبى اصطحاب مناهج غربية تتعارض مع قدسيته وإعجازيته بوجه عام، وإلا أفضت كل محاولة هادفة إلى تحديد دلالات نهائية واحدية للنص، إلى كثير من الانزلاقات والمتاهات الدلالية التي لا حصر لها.

لذلك نؤكد على **ديالكتيك** العلاقة بين المترجم والمفسر بحكم المنطلق النصي القرآني، لأن (النصوص الدينية تشكل بطبيعتها المقدسة منبعا للتفسيرات المتعددة والتأويلات المتباينة عند أصحاب اللغة الأصل، فيكون بذلك عمل المترجم مكملا للمفسر أو ناقلا له).[29]

وبالتالي فإن تفسير القرآن الكريم يفرض على المترجم ضرورة اللجوء إلى استلهام مصادر مساعدة، وجمع وسائط مسهلة، تتحدد بموجبها مستويات التفسير وتجلياته، على اعتبار أننا (لا نكاد نعثر على إشارات تحيل على مظان التفسير عند المترجمين الغربيين، وبخاصة الفرنسيين منهم، باستثناء **ريجيس بلاشير وجاك بيرك**).[30] يعد هذا الإجراء سبيلا شرطيا ضمن مهام المترجم، قصد تمكينه من تعزيز جميع المستويات الدلالية للنص المصدر، ليحقق بذلك نقطة الارتكاز عبر صياغة جديدة للنص المترجم.

تهدف ترجمة الكتب المقدسة عموما والقرآن خصوصا إلى تجريب ترجمة تروم تحديد مرامي الترجمة العلمية الدقيقة، على أن تبقى كل محاولة جادة وهادفة لترجمة القرآن الكريم رهينة تفهم واطلاع واسعين على مختلف المدارك والتفاسير الموضوعية، بغية القيام بإجراء قبلي للترجمة، يتوخى القراءة الفاعلة والهادفة إلى تفسير التفسير.

بين التفسير والترجمة:

يتبدى أن الترجمة والتفسير إجراءان يتسمان بالتشاكل والتباين، وفق شروط أكد عليها علماء الأصول والتفسير، على اعتبار أنهما يتقاطعان عبر مدلول التبيين والتوضيح، ضمن علاقة ارتباط أحدهما بالآخر في شكل تكاملي، إذ لما ينتهي دور التفسير، يبدأ عمل الترجمة، كما يتجول فعل الترجمة من جهته إلى شكل من التفسير ضمن خصوصية التعدد اللغوي.

والظاهر أن الإقدام على ترجمة القرآن الكريم قد احتاج إلى صدور فتاوى وأفرز نقاشا واسع لدى دوائر الإفتاء المعنية في الدول الإسلامية بخاصة، وذلك وفق ضوابط يتقاسمها الجواز والحظر.

وعلى الرغم من تلك المحاولات والتنظيرات إلا أن الآراء لا تزال متباينة حول مسألة نقل المعنى، وتحديد شكل النص الأصل، بحيث تصبح الترجمة تجسيدا عمليا تواصليا بين الباث والمتلقي بهدف المحافظة على تأصيل تلك العلاقة.

عوائق وصعوبات الترجمة:

كثيرا ما تطرح عملية الترجمة تحدياتها على المترجمين خاصة غير المتمكنين منهم، من جهة تحديد الضوابط والتحكم فيها، إلى جانب التفتح على عوالم الوسائط اللغوية بخاصة، إلى جانب الاشتغال على مطبات المعنى وإهمال المبنى.

1- اللغة: تعد الوسيلة الأقوى والأنجع بغية النجاح في المهمة، كما قد تصير عائقا أمام المترجم، لأن عدم التمكن منها يؤثر سلبا ومن دون شك على الإجراء كله، حتى وإن فهم النص جيدا، وبالتالي قد تصير الترجمة قاصرة ورديئة، إن لم تكن فاسدة.

2- عدم إيجاد أو تحديد المعادل الموضوعي للنص الأصل عبر اللغة المنقول إليها، من جهة الدلالة، وحتى من ناحية الأسلوب.

3- الاكتفاء بالظواهر النصية من دون التمكن من سبر أغوار دواخل النص ومعانيه، والتدقيق في ظلالية الكلمة وإحالاتها، محاولة منه أي المترجم إلى نقلها إلى لغة الاستقبال الجديدة.

4- القفز على المعنى والاكتفاء بالاشتغال على المبنى.
5- التسليم بالترجمة الحرفية بوصفها ضربا من الممكن وجهلا باللغات.
6- عدم تحري الدقة في نقل النص من لغة إلى أخرى بصفة عامة، أو حتى من اللغة العربية إلى غيرها من اللغات الأخرى بوجه عام.
7- إلحاق تشويه بمعاني النص الأصل ومبانيه ودلالاته، بما يحيل إلى إلحاق أضرار بالنص الوليد (الجديد) أو المنقول أو المترجم إليه.
8- تأليف نص جديد يقول الشيء ذاته، ويرمي إلى الغاية نفسها، والتي يتضمنها النص الأصل.
9- انتساب النص المنقول إلى ثقافة ولغة تختلفان نسبيا أو كليا عن اللغة المترجم عنها، مما يجعل عملية النقل أكثر صعوبة وتعقيدا، قد تفقد النص الأصل خصوصيته وثقافته. وهنا تكمن الترجمة في فعل شبيه بالإرهاب الثقافي. ذلك أن (الترجمة هي الاستبدال القسري للاختلافات اللغوية والثقافية في النص الأجنبي بنص يكون مفهوما لقارئ اللغة الهدف).[31]

وهنا تتبدى الخطورة والصعوبة معا، باعتبار ما يلحق معاني النص الأصل من تشويه لنظرة قارئ اللغة المستقبلة لثقافة اللغة الأصل.

وبذلك يصبح من الضروري حرص المترجم على وجوب المحافظة على الخصوصية اللغوية والبلاغية والدلالية للنص الأصل، إضافة إلى ضرورة الحفاظ على خصوصيته الثقافية، وبذلك يتحقق الدور الفعال للترجمة، عبر نقل وصقل ثقافات ولغلت الشعوب المختلفة، خدمة للمتلقي بالدرجة الأولى ووقوفا عند

حدود الواجب الذي تمليه متطلبات الترجمة، وذلك من دون إلحاق خلل بالوظيفة الأساسية للترجمة عبر أهدافها الكبرى، وإلا حصل الإخفاق والتشويه والفوضى.

لقد توخى علماء الإسلام ضرورة المقاومة الداعية إلى الحفاظ على النص المصدر، اعتبارا من الخصوصية اللغوية لعملية الترجمة الموضوعية.

ومن باب تحقيق قدر من النجاح ضمن عملية الترجمة، يدعو "**جورج مونان**" إلى أنه (يمكن تحديد عمل المترجم بأنه يترجم، ولكي يبلغ غايته عليه أن يتجنب كل العوائق، ويقوم بكل ما تسمح به الترجمة).[32]

إنها دعوة صادقة وصريحة لأولئك المشتغلين في حقل الترجمة والتفسير، تجنبا لمختلف عوائق الترجمة المشار إليها سلفا، والمتمثلة أساسا في الابتعاد عن الإفراط في الذاتية وتحري الموضوعية، إلى جانب اعتماد وحدات قياس للترجمة في لغتين، لا تكون بالضرورة دائما قابلة للقياس بمقياس واحد من الناحية النظرية على الأقل.

– العمل عل تقوية سبل الاتصال بناءً لجسر من العلائق بين المتكلم والمخاطب ضمن قناة فيزيقية ملائمة.

– السعي إلى ضرورة إحصاء دقائق إخفاق الترجمة والاستفادة منها، بدلا من تعميم النتائج المستفادة من عدد قليل من التجارب على اللغة ككل وعملية الترجمة ككل.

– توسيع وتنويع أشكال مدارك المثاقفة وتقوية الرغبة في الاطلاع والاستفادة من مختلف التجارب والمحاولات الرائدة والناجحة في مجال ملامسة تماسات النص المارد ترجمته.

هوامش

- القرآن الكريم.

.....

1- محمد الزرقاني عبد العظيم، مناهل العرفان في علوم القرآن، دار الفكر، ص11.

2- The Oxford Engliche Dictionnaire, Oxford, Volume XI, P.228.

3- Le Grand Robert de la Langue Française, Paul Robert, 2Ed, Tome IX, Paris, 1985, P.408.

4- كاتفورد. جي.سي، نظرية لغوية للترجمة، تر: عبد الباقي الصافي، مطبعة دار الكتب، جامعة البصرة، العراق، 1983، ص43.

5- بيتر نيومارك، الجامع في الترجمة، تر: حسن غزالة، مطابع جامعة البصرة، ص2.

6- جورج مونان، المسائل النظرية في الترجمة، تر: لطيف زيتوني، دار المنتخب العربي، لبنان، بيروت، ص.305

7- سالم العيسى، الترجمة في خدمة الثقافة الجماهيرية، اتحاد الكتاب العرب، دمشق، سوريا، 1999، ص7.

8- عمر شيخ الشباب، التأويل ولغة الترجمة، دار الهجرة، بيروت، لبنان، ص38.

9- بغداد بلية، ترجمة القرآن وإشكالية التفسير، مخطوط أطروحة دكتوراه، جامعة وهران، 2009، ص88-.89

10- نفسه، ص90.

11- محمد الديداوي، منهاج المترجم، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، ط1، ص34.

12- محمد صالح البنداق، المستشرقون وترجمة القرآن الكريم، منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت، لبنان، ط1، 1980، ص131.

13- الطبري أبو جعفر بن جرير، جامع البيان عن تأويل آي القرآن، دار الفكر، بيروت، لبنان، ج1، 1984، ص26-27.

14- الآية، 36 من سورة يوسف.

15- الآية، 82 من سورة الكهف.

16- أحمد بن تيمية، مجموع فتاوى شيخ الإسلام أحمد بن تيمية، مكتبة المعارف، الرباط، المغرب، ج3، ص55.

17- إمبرطو إيكو، التأويل بين السيميائيات والتفكيكية، تر: سعيد بنكراد، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، ط1، ص21.

18- نفسه، ص21.

19- حامد أبو زيد نصر، مفهوم النص، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، ط1، ص9.

20- عائشة عبد الرحمن، القرآن والتفسير العصري، دار المعارف، القاهرة، مصر، 2004، ص48.

21- بغداد بلية، ترجمة القرآن وإشكالية التفسير، مخطوط أطروحة دكتوراه، جامعة وهران، ص100.

22- الآية، 07 من سورة آل عمران.

23- أبو إسحاق الشاطبي، الموافقات في أصول الشريعة، دار الكتب العلمية، بيروت، ج3، ص75.

24- الآية، 10 من سورة الفتح.

25- الآية، 01 من سورة المجادلة.

26- أبو إسحاق الشاطبي، الموافقات في أصول الشريعة، دار الكتب العلمية، بيروت، ج2، ص163.

27- حسن حنفي، قراءة النص، مجلة ألف، ع8، سنة 1988، ص17-18.

28- الآية، 05 من سورة طه.

29- بغداد بلية، ترجمة القرآن وإشكالية التفسير، مخطوط أطروحة دكتوراه، جامعة وهران، ص104.

30- نفسه، ص104.

31- ألبرت نيوبرت، غريغوري شريف، الترجمة وعلوم النص، تر: محي الدين حميدي، جامعة الملك سعود، الرياض، 2002، ص3.

32- جورج مونان، المسائل النظرية في الترجمة، تر: لطيف زيتوني، ص305.